المحاضرة الخامسة

- العرض الكلي و الطلب الكلي :

- العرض الكلي Aggregate Supply :

يقصد بالعرض الكلي الكمية الكلية من السلع و الخدمات النهائية التي ترغب قطاعات الأعمال في انتاجها و بيعها حسب مستويات الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة (عادة سنة). بمعنى آخر يشير العرض الكلي الى ذلك الحجم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ينتجه الاقتصاد عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال سنة معينة.

- محددات العرض الكلي :

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية :

(كمية العمل ، كمية رأس المال ، المستوى التقني السائد)

- ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية : $Y = f(L,K,T)$
- العرض الكلي (Y) (الناتج المحلي الإجمالي)
- كمية العمل (L) ،
- كمية رأس المال (K)
- التقنية المتاحة (T)

العلاقة بين هذه المحددات والعرض الكلي علاقة طردية (موجبة) فكلما زادت كمية العمل أو كمية رأس المال أو تحسن المستوي التقني (التكنولوجي)، كلما زاد العرض الكلي والعكس صحيح.

تعتبر كمية رأس المال و المستوى تقني ثابت في المدى القريب و لا يمكن تغييرها الى في المدى الطويل. بينما يعتبر عنصر العمل هو العنصر المتغير الوحيد في المدى القريب. حيث يمكن تغيير كمية العمل (عدد ساعات العمل أو عدد العمال) حسب رغبة المنتجون في التوسع أو الانكماش في الإنتاج.

.....

.....

و يمكن التفرقة بين نوعين من العرض الكلي :

- العرض الكلي الخاص بالمدى البعيد
- العرض الكلي الخاص بالمدى القريب.

- العرض الكلي في المدى البعيد Long-run Aggregate Supply (LRAS) :

يعكس العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) كمية السلع والخدمات النهائية التي يمكن أن ينتجها الاقتصاد عندما تكون كل عناصر الانتاج موظفة بشكل كامل وتعمل بمعدل طبيعي (الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية). أي أن العرض الكلي في المدى البعيد يعكس ما يعرف بالناتج المحلي الممكن .(Potential RGDP) والناتج المحلي الممكن غير مرتبط بالمستوى العام للأسعار، لذا فان منحنى العرض الكلي في المدى الطويل هو عبارة عن خط عمودي يعكس الكمية الممكن انتاجها من السلع والخدمات بغض النظر من المتغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

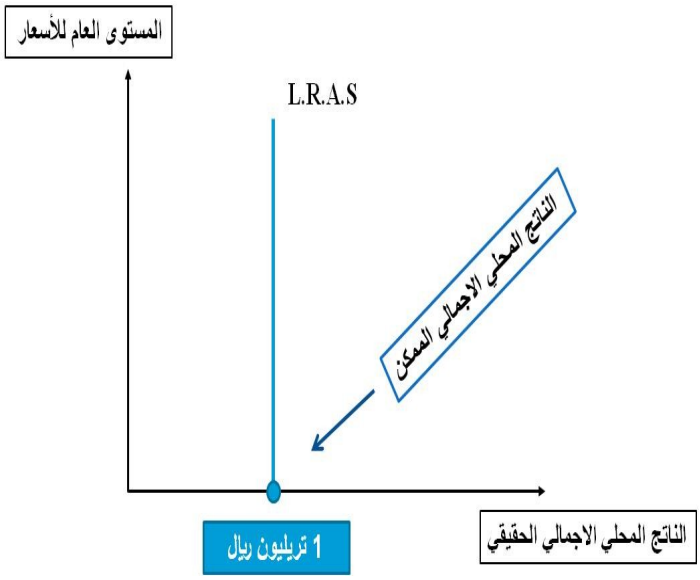

ليس هناك أي علاقة بين الكمية الممكن إنتاجها من سلع و خدمات و المستوى العام للأسعار. و ذلك لأن في المدى البعيد يكون التغير في الأجور و أسعار باقي عناصر الانتاج مساوية لنسبة تغير أسعار السلع و الخدمات، فتبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير مما لايحفز قطاع المنتجين على الترفيع في الانتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار.

- **العرض الكلي في المدى القريب Short-run Aggregate Supply (SRAS) :**

العرض الكلي في المدى القريب (SRAS) يعكس العلاقة الطردية (الموجبة) بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (أي الكميات المعروضة من السلع و الخدمات النهائية) و مستوى الأسعار، مع بقاء كل العوامل الأخرى مثل الأجور و وتكاليف باقي عناصر الإنتاج ثابتة. و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب.

- وهو بذلك يعبر عن الآتي:

رغبة المنتجين الدائمة في عرض كميات أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند المستويات العليا من الأسعار مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.

ورغبتهم في ذات الوقت في عرض كميات أقل عند المستويات الدنيا من الأسعار، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.

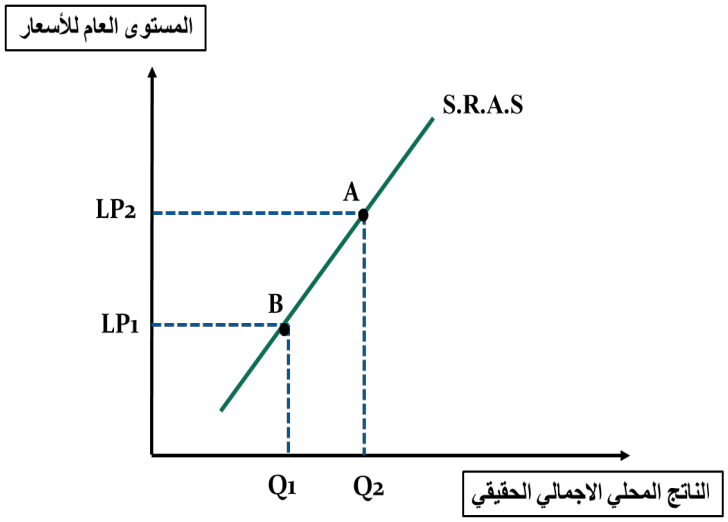

عند ارتفاع المستوى العام للأسعار من (LP1) إلى (LP2)، ترتفع الكمية المعروضة من (Q1) إلى (Q2)، والعكس صحيح.

- ملاحظة :

- إن التغير في المستوى العام للأسعار يعمل على تغيير **الكمية المعروضة** من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا يعني ان الحركة من نقطة الى أخرى تكون على نفسى المنحنى، أي أن منحنى العرض في المدى القصير لا ينتقل بتغير مستوى العام للأسعار .

- أما انتقال المنحنى الى اليمين أو اليسار فهو بسبب تغير أحد العوامل المؤثرة على العرض مثل **معدلات الأجور**.

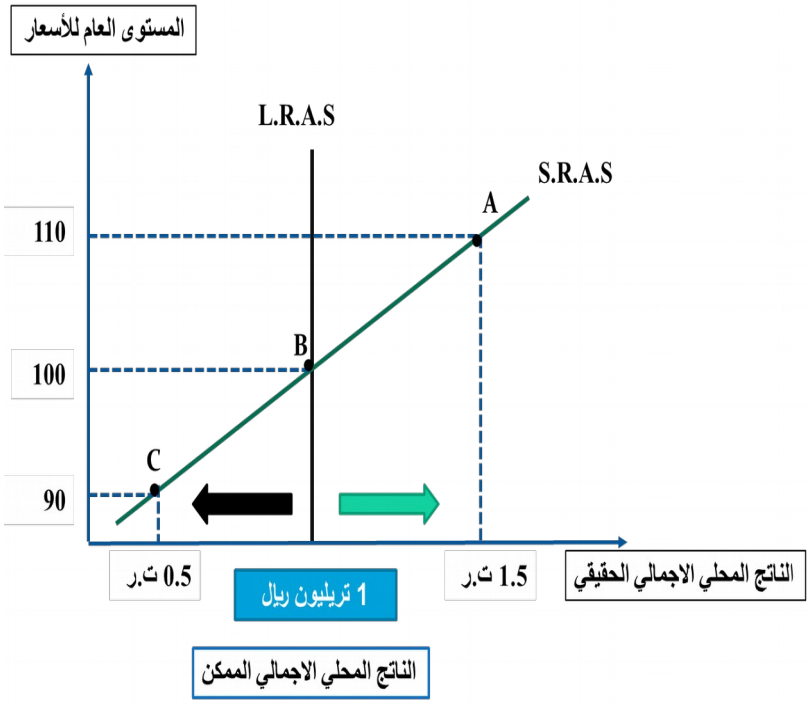

عند مستوى عام للأسعار يساوي 100 يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي مع الناتج المحلي الاجمالي الممكن (1 ت.ر) عند النقطة B فيكون الاقتصاد عند حالة الاستخدام الكامل أو التوظيف الكامل أي أن معدل البطالة الدورية = 0 و بذلك يكون معدل البطالة = معدل البطالة الطبيعي.

عندما يرتفع مستوى العام للأسعار الى 110 ترتفع الكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند النقطة A) 1.5 ت.ر) مقارنة بالمحتمل (1 ت.ر) و بالتالي يزداد توظيف العمال و ينخفض معدل البطالة حيث يصبح أقل من المعدل الطبيعي. و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل بالفجوة التضخمية.(المشار اليها بالسهم الأخضر)

أما اذا انخفض المستوى العام للأسعار الى 90 عند النقطة C تخفض الكميات المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (0.5 ت.ر) مقارنة بالمحتمل (1 ت.ر) و بالتالي ترتفع معلات البطالة نتيجة ظهور البطالة الدورية (نتيجة تسريح العمال) و يصبح معدل البطالة أعلى من الطبيعي و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي و الناتج المحتمل بالفجوة الانكماشية. .(المشار اليها بالسهم الأسود)

2 – الطلب الكلي Aggregate Demand :

يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها والذي يمثل في نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

- الطلب الكلي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + انفاق القطاع الخارجي

و يمكن التعبير عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية بالمعادلة التالية : $AD = C + I + G + X - M$

يعكس الطلب الكلي عن عن وجود **علاقة عكسية** (أو سالبة) بين المستوي العام للأسعار والكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي). و عليه يكون ميل منحنى الطلب الكلي سالب.

- وهو بذلك يعبر عن الآتي :

- عندما **يرتفع** المستوى العام للأسعار، **تقل** الكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية.

- وعندما **ينخفض** المستوى العام للأسعار، **تزيد** الكميات المطلوبة من من السلع والخدمات النهائية.

- و فيما يلي يتم توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالرسم البياني لمنحنى الطلب الكلي :

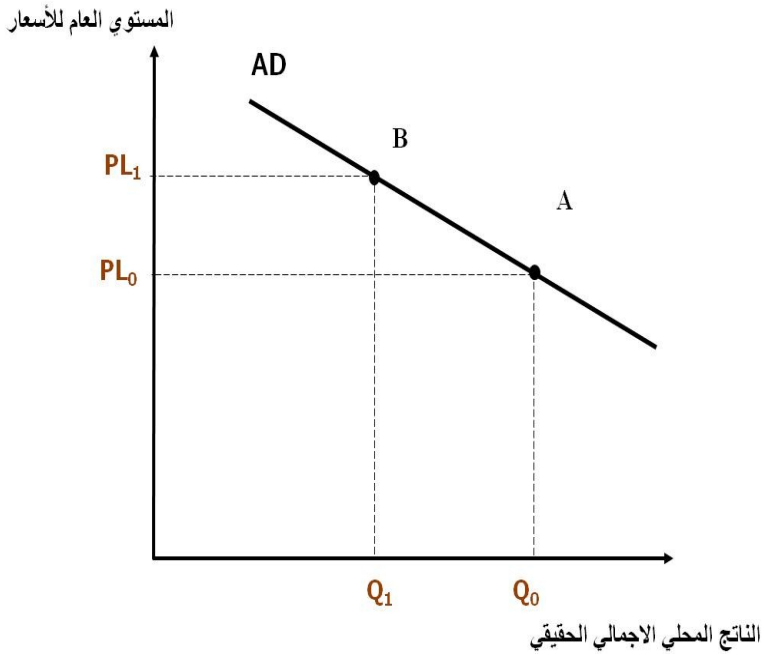

ملاحظة:
إن تغير المستوى العام للأسعار يعمل على التحرك على نفس المنحنى ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى.
أما انتقال المنحنى الى اليمين أو اليسار فليس له علاقة بالمستوي العام للأسعار، بل هو بسبب تغير أحد العناصر المكونة للطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي و انفاق القطاع الخارجي.

.....

.....

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C):

وهو كل ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع النهائية سواء كانت سلع معمرة (السيارات والتجهيزات المنزلية والاثاث...) أو سلع غير معمرة (الطعام والشراب والملابس...) والخدمات (خدمات صحية، اتصالات، بنوك). وهو يعد من أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة.

و وفقا لكينز فإن أهم عامل يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي هو الدخل. حيث أنه كلما زاد الدخل الافراد زاد استهلاكهم و لكن بنسبة تقل عن نسبة زيادة الدخل، و ذلك من أجل ادخار الجزء المتبقي من زيادة الدخل. وعليه، فإنه هناك علاقة طردية (أو موجبة) بين الدخل والاستهلاك.

- يمكن كتابة دالة الاستهلاك الكينزية بصيغتها الخطية على النحو التالي : $C = a + bY$

حيث تشير كل من:

- a الاستهلاك المستقل أو الذاتي (Autonomous Consumption) : أي الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل و هو الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك. بمعنى أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لا بد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق: الاقتراض أو المساعدات حكومية. أي أنه يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر

- b الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) : يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد.

و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل : $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$; $1 > b > 0$

- bY الاستهلاك التابع وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل،

- فإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر، و كلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع.

بما أن الميل الحدي للاستهلاك تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح $(1 > b > 0)$ فهي موجبة لأن العلاقة بين الدخل (Y) و الاستهلاك (C) موجبة كما بين ذلك كينز، و قيمة الميل تكون أقل من الواحد الصحيح و ذلك لافتراض كينز بأن الافراد يدخرون (S) جزءا من دخولهم. و عليه يتوزع الدخل الى استهلاك و ادخار : Y = C + S

- نماذج الاسئلة للاختبارات :